

أولاً : أن من له إمام بالحديث النبوى وأغراضه التى قيل من أجلها ، لن يعثر على حديث فيه محاباة للأمرء والحكام والسلاطين ، بل سيجد فيها أحاديث تشدد النكير على تصرفات ولاة الأمور مهما علا سلطانهم فى الأرض . فهل لو كانت السنة دونت فى قصور السلاطين تبعاً لأهوائهم كنا نجد فيها هذا الحديث :

« أفضل الجهاد كلمة ، حق عند سلطان جائر » رواه أبو داود وابن ماجه عن أبى سعيد الخدرى مرفوعاً . ورواه غير أبى داود .

فمن هو السلطان الذى يسمح بتدوين هذا الحديث وأمثاله فى قصره ، ويمنح واضعه العطايا ؟ أليس فى هذا الحديث تحريض وترغيب فى التصدى للسلاطين والإنكار عليهم ؟ وأنت ترى أن هذا الحديث يجعل مقاومة الظلمة من السلاطين أعلى مرتبة من مراتب الجهاد .

وهل لو كانت السنة قد دونت فى قصور السلاطين تبعاً لأهوائهم كنا نجد فيها هذا الحديث :

« من بايع أميراً عن غير مشورة المسلمين فلا بيعة له ولا للذى بايعه » رواه الإمام أحمد .

إن هذا الحديث يسد منافذ كثيرة يمكن من خلالها أن يستبد الحكام بأمر المسلمين ، فمن هو السلطان الذى يسمح بوضع هذا الحديث فى قصره ؟ ويمنح العطايا الجزيلة لمن يلف حبل المشنقة حول عنقه ؟

إن هذين الحديثين ، وغيرهما كثير ، كافيان فى تبرئة السنة من هذه الشبهة القاصمة .

ثانياً : إن علماء الحديث أنفسهم كانوا لا يقبلون حديثاً فى سنده رجل عُرِف بالتردد على السلاطين أو قبول هدايا منهم ، أو كانت له خطوة عندهم وهذا منهم احتياط عظيم لحماية السنة من الدخيل والعليل والمكذوب .

ثم إنه تطبيق عملى لحديث يروى فى هذا المعنى : « شرار العلماء الذين يغشون الأمرء ، وخيار الأمرء الذين يغشون العلماء » .